ألزم المصارف كافة بالإفصاح عن ماهية زبائنها

خبراء لـ ﷺ : قرار البنك المركزي ينظم عمليات تداول العملة الأجنبية

□ بغداد/أحمد عبد ربه

أحد المصارف الحكومية في العراق.. ارشيف

رحب خبراء ماليون ومصرفيون بقرار البنك المركزي الذي ألزم المصارف المشاركة في مزاده بالإفصاح عن زبائنها للحصول على العملة الأجنبية وأكدوا في أحاديث للمدى ضرورة وضع رقابة فعلية على حجم تحويلات العملة.

واعتبر مدير المصارف الخاصة عبد العزيز الحسون ضرورة هذا القرار من اجل تيسير الأغراض التنظيمية في المصارف.

وقال الحسون لـ(المدى الاقتصادي):إن هذه القرار أمر مهم من اجل تنظيم عمليات تداول العملة الأجنبية التي تشكل المصدر الأساسي للمالية العامة،مشيراً إلى أن موضوع تداولها يجب أن يخضع لضوابط تنظيمية. وأضاف الحسون:إن عمليات شراء العملة الأجنبية من مزاد البنك المركزي مشروعة،مبيناً تغطيتها السلع والبضائع المستوردة للعراق و التحقق من إتمام عمليات دخولها للبلد،موضحاً ضرورة تحديد وتصنيف المتعاملين في السوق والتعرف عليهم ما يساعد على وضع منهج الاستيراد وضوابطه. وعزا سبب الطلب على الدولار إلى الضغوط الدولية ما دعا بعض دول الجوار للجوء إلى مصادر أخرى للنقد الأجنبي من جانبه قال الخبير المالي والمصرفي فاروق الرمضاني لـ(المدى الاقتصادي):إن هذا القرار سوف يحد من التحويلات غير الصحيحة،مشيراً إلى أنها تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني بالبلد. وأضاف الرمضاني: إن هذه الخطوة متأخرة من ناحية التطبيق لافتاً إلى أن الأعداد الغفيرة من المحولين قد تصعّب من عمليات تنظيم الصكوك المصدقة التي تحتاج إلى جهد ووقت كبير ودعا الرمضاني الشركات إلى ضرورة أن تقدم صكوكا مصدقة جماعية وان تحتفظ بالصكوك الفردية لديها لتكون متيسرة أمام الرقابة الخاصة.

وأشار الرمضاني:يجب أن ترسل الصكوك مع الجداول إلى البنك المركزي لمعرفة المحول الحقيقي لافتاً إلى ضرورة أن يصرف البنك المركزي مبالغ من العملة الأجنبية إلى المصارف لأغراض البيع والشراء كي تنحصر هذه العملية في القطاع المصرفي بدل أن تنحصر في الأسواق غير النظامية.

وكان البنك المركزي العراقي قد ألزم المصارف كافة المشاركة في مزاده بالإفصاح عن زبائنها للحصول على العملة الأجنبية، عازياً سبب قلة مبيعات العملة خلال اليومين الماضيين إلى عدم تعريف المشتري عن نفسه.

وقال نائب محافظ البنك مظهر محمد صالح لـ"السومرية نيوز"، إن جزءا من واجبات البنك المركزي الرقابية والإشرافية ووفقا لمبادئ اتفاقية بازل الدولية الذي يعد العراق عضوا فيها هو معرفة الزبون الذي يشتري العملة من البنك عن طريق المصارف لمنع أي خروق قد تؤثر على أمن الدولة".

وأضاف صالح إن البنك ألزم جميع المصارف المشاركة في مزاده بالإفصاح عن زبائنها خلال حصولهم على العملة مشيرا إلى أن البنك اشترط بان يكون للزبون حساب جاري في المصرف وان يحرر صك مصدق ويرفقه مع المعاملة عند شرائه العملة". وتابع صالح أن قلة مبيعات العملة خلال اليومين الماضيين إلى عدم تعريف المشتري عن نفسه لافتا إلى أن هناك الكثير من المشتريات مخالفة للقواعد القانونية والمصرفية كونها تتم بأسماء وواجهات غير معروفة".

وأشار صالح إلى أن بعض المصارف العراقية لا تشجع عملية فتح حسابات جارية فيها مؤكدا أن البنك لديه احتياطيات كبيرة من العملة ممكن أن تغطي السوق لعشرين مرة".

ويعقد البنك المركزي العراقي جلسات يومية لبيع وشراء العملات الأجنبية بمشاركة المصارف العراقية التي تقوم بتمويل التجار من القطاع الخاص، باستثناء أيام العطل الرسمية التي يتوقف فيها البنك عن هذه المزادات، وتكون المبيعات إما بشكل نقدي، أو على شكل حوالات مباعة إلى الخارج مقابل عمولة معينة.

واتهم عضو القائمة العراقية طه اللهيبي، ٢٨ كانون الثاني الماضي، إيران بإدخال عملة عراقية مزورة لشراء العملة الصعبة من السوق، بمساعدة عملائها في العراق، فيما اعتبر البنك المركزي العراقي، في الـ٢٩ كانون الثاني الماضي، أن نسبة العملات العراقية المزورة طبيعية قياسا بباقي الدول، فيما أشار إلى أن تلك العملات تدخل السوق من ثلاثة مصادر.

وكان البنك المركزي العراقي، كشف، في السادس من كانون الثاني ٢٠١٢، عن ارتفاع احتياطياته من العملة الأجنبية إلى ٦٠ مليار دولار للمرة الأولى في تاريخ العراق، بعد أن كانت خلال عام ٢٠١٠ قد وصلت إلى ٥٨ مليار دولار.

وأكد نائب محافظ البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح في التاسع من شهر كانون الثاني الماضي، في حديث لـ"السومرية نيوز"، أن ارتفاع سعر الصرف للدولار أمام الدينار العراقي في الأسواق العراقية، إضافة إلى ارتفاع مبيعات البنك المركزي العراقي من العملة الصعبة يعود إلى تمويل تجارة دول الجوار من قبل التجار العراقيين.

ويعتبر البنك المركزي العراقي بموجب قانونه الصادر في السادس من آذار من العام ٢٠٠٤، هيئة مستقلة، حيث يعد المسؤول عن الحفاظ على استقرار الأسعار وتنفيذ السياسة النقدية، بما في ذلك سياسات أسعار الصرف وإدارة الاحتياطيات الأجنبية وإصدار وإدارة العملة، إضافة إلى تنظيم القطاع المصرفي للنهوض بنظام مالي تنافسي ومستقل.

٣٥ شركة عالمية تتنافس لبناء ٢٠ ألف وحدة سكنية في بابل

□ بابل/ متابعة المدى الاقتصادي

تتنافس أكثر من ٣٥ شركة عالمية قدمت عروضها لإنشاء ٢٠ ألف وحدة سكنية ستوزع بالتقسيط على ذوي الدخل المحدود في المحافظة، فيما وضع محافظ بابل محمد المسعودي حجر الأساس لمجمع سكني يتضمن أكثر من ٨٠٠ وحدة سكنية جنوب الحلة بكلفة إجمالية تبلغ ٥١ مليون دولار. وقال محافظ بابل محمد المسعودي لـ"السومرية نيوز"، على هامش وضع حجر الأساس لمشروع مجمع الحمزة الغربي السكني في ناحية المدحتية، إن "المجمع يتضمن بناء ٨١٦ وحدة سكنية موزعة على ٥١ عمارة"، مبينا أن "الكلفة الإجمالية للمشروع تبلغ ٥١ مليون دولار". وأضاف المسعودي أن "المجمع السكني الذي سينفذ على مساحة ١٢٧ألف و٥٠٠ متر مربع،سيساهم في حل جزء كبير من أزمة السكن التي تشهدها المحافظة"، مشيرا إلى انه" اتخذ بعض الصلاحيات التي تعتبر تجاوزا على قانون الاستثمار رقم ١٣". وتابع المسعودي أن "هذا التجاوز في هذا الوقت يكون طبيعيا لأجل توفير السكن اللائق للمواطنين الذي كفله الدستور".

وفي سياق متصل كشف محافظ بابل أن "هيئة الاستثمار في المحافظة وبالتنسيق مع وزارة الإعمار والإسكان تسعى لتنفيذ مجمع سكني كبير يضم عشرين ألف وحدة سكنية وفق البناء العمودي في منطقة المدحتية لافتا إلى أن "المشروع سينفذ على مساحة ألف دونم".

وأوضح المسعودي أن الوحدات السكنية في المشروع ستوزع بالتقسيط المريح لذوي الدخل المحدود مبينا أن أسلوب الدفع سيكون ٢٠٪ مقدما و٢٠٪ عند اكتمال المشروع والـ ٦٠٪ المتبقية ستدفع على مدى سبع سنوات لمدة ٢٠ عاما"، مؤكدا أن "٣٥ شركة عالمية قدمت عروضها للاستثمار في المشروع".

النائب حمادي: يجب دعم الاستثمار لامتصاص البطالة

□ بغداد / الإخبارية

دعت عضو لجنة الخدمات والإعمار البرلمانية النائب عن/ائتلاف العراقية/إيمان موسى حمادي وزارة الصناعة والمعادن إلى دعم القطاع الاستثماري وإعادة تأهيل المصانع والمعامل لحل مشكلة البطالة والعمل على تحسين دخل الفرد. وقالت حمادي (للوكالة الإخبارية اللأنباء) أمس الأول الخميس: إن وزارة العمل مطالبة بدعم القطاع الاقتصادي والاستثماري والعمل على بناء وإعادة تأهيل المصانع الإنتاجية ودعم المشاريع الصغيرة. ومن جانبه قال الخبير الاقتصادي ماجد الصوري: إن نسبة البطالة في العراق تصل إلى (٣٢٪) من مجموع القوى العاملة الذي تتجاوز (٢) مليون عراقي نتيجة ضعف قطاع زراعي والصناعي في البلاد. ويذكر أن العراق يمكنه أن يستغل تواجد وإقبال الشركات العالمية الراغبة بالاستثمار فيه في تشغيل العديد من الطاقات الشابة التي ستكتسب خبرات فنية جيدة فضلاً عن الهدف الأبرز وهو القضاء على البطالة.

تدهور قيمة التومان الإيراني يلقي بظلاله على السياحة الدينية

□ كربلاء/ متابعة المدى الاقتصادي

أكد مجلس كربلاء تراجع أعداد الزوار الإيرانيين إليها منذ الشهر الماضي، اثر التدهور الذي تشهده العملة الإيرانية مقابل العملات الأخرى بسبب العقوبات الدولية، وفيما حذرمن الآثار السلبية التي سيتركها تراجع أعداد الزوار على الوضع في المحافظة، ذكر مواطنون إيرانيون أن تكاليف الزيارة باتت تكلفهم أكثر من ضعف ما كانوا ينفقونه سابقا. وقال رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس كربلاء، طارق الخيكاني، لـ"السومرية نيوز"، إن "أعداد الزوار الإيرانيين الداخلين إلى كربلاء، قد تراجع بشكل لافت الشهر الماضي"، مبيناً "رصدنا الشهر الماضي، تراجعاً واضحاً في عدد الزوار الإيرانيين ممن يقصدون كربلاء لزيارة العتبات الدينية، بسبب تراجع قيمة التومان الإيراني أمام الدينار العراقي".

وبات كل ألف تومان إيراني يباع بـ٥٠٠ دينار عراقي، وهو سعر غير مسبوق لسعر صرف العملة الإيرانية أمام الدينار العراقي منذ سنوات.

وكانت كربلاء تستقبل أسبوعيا نحو خمسة آلاف زائر إيراني يدخلون المدينة بشكل قوافل تنظمها شركة شمسا الإيرانية، لكن مسؤولين محليين قدروا عدد الزوار الذين دخلوا كربلاء في الأسبوعين الماضيين بأقل من ٢٠٠٠ زائر.

فيما اعتبر القنصل الإيراني، في محافظة النجف، محمد حسن محي الدين، في تصريحات صحفية، أن انخفاض درجات الحرارة هو السبب في تراجع أعداد الزوار، نافيا أن يكون لانخفاض سعر صرف التومان مقابل العملات الأخرى دخل بهذا التراجع.

لكن، المواطن الإيراني، مختار علمدار، نفى في حديث لـ"السومرية نيوز"، أن تكون موجة البرد التي تشهدها إيران "سببا في تراجع أعداد الزوار لكربلاء".

وقال علمدار، "في إيران تنخفض درجات الحرارة طوال الشتاء، ونحن معتادون على ذلك"، مبينا أن "الزوار يجدون في طقس العراق فرصة للهرب ولو لعدة أيام من برد الشتاء في إيران، لكن الأوضاع الاقتصادية هي السبب وراء عدم مقدرة المواطنين الإيرانيين على التوجه نحو المدن الدينية في العراق، بعد مضاعفة العقوبات الدولية".

ودعا رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس كربلاء، طارق الخيكاني، السلطات العراقية إلى "إعفاء الزوار الإيرانيين من تكاليف سمة الدخول تشجيعا للسياحة الدينية"، مبينا أن "هؤلاء الزوار شكلوا طوال العقدين الماضيين عماد السياحة الدينية في كربلاء".

وأوضح "لدينا نحو ١٠٠٠ فندق تعتمد على هؤلاء الزوار وتوفر فرص العمل لمئات الأشخاص، وساعدت على تنشيط السوق في السنوات الماضية"، مبيناً أن "الزوار الإيرانيين يتبضعون من السوق المحلية ويشترون هدايا لأقربائهم وينفقون في مجالات عديدة ما أسهم بتنشيط السوق المحلية". بدورهم، اعتبر عدد من الزوار الإيرانيين إلى كربلاء أن انخفاض سعر صرف التومان مقابل الدينار، هو السبب غير المباشر في انخفاض أعداد الزائرين المتجهين إلى المدن المقدسة في العراق.

وقال الزائر الإيراني حسين رضا بور، لـ"السومرية نيوز"، "أصبحت الأوضاع المعيشية بالغة الصعوبة داخل إيران، حيث إن المواطنين الإيرانيين باتوا يعيدون ترتيب أولويات إنفاقهم، بسبب ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للتومان الإيراني"، مضيفاً "كان الناس يوفرون جزءا من المال بهدف إنفاقه أثناء زيارة العتبات الدينية، لكنهم اليوم لايملكون فائضا بسبب الغلاء".

من جانبه، أكد المواطن الإيراني، علي أكبري، لـ"السومرية نيوز"، إن "تكاليف السفر إلى كربلاء أصبحت مرتفعة بسبب الغلاء الذي تشهده إيران"، مبيناً أن "الإيرانيين ممن يرغبون بزيارة العتبات الدينية كانوا يتمكنون من تحقيق ذلك بمبلغ ٣٠٠ ألف تومان إيراني، ولكن ضعف هذا المبلغ الآن لم يعد يكفي لرحلتهم هذه بعد تشديد العقوبات الاقتصادية على إيران".

يذكر أن البنك المركزي الإيراني، حدد الشهر الماضي سعر صرف الدولار الأمريكي، عند ١٢٢٦ تومانا، وهو سعر صرف مقارب لقيمة الدولار الأمريكي أمام الدينار العراقي، في محاولة للحد من انخفاض قيمة التومان أمام الدولار، وسائر العملات الأخرى. لكن التومان واصل تراجعه.

الزراعة تنفي استكمال عقد الطائرات الزراعية

□ بغداد/ قيس عيدان

نفت وزارة الزراعة الأنباء التي تناولتها بعض وسائل الإعلام حيال تسلم العراق الطائرات الزراعية من فرنسا. وقال مدير الإعلام في الوزارة كريم التميمي لـ (المدى) إنٍ بعض وسائل الإعلام تناولت خبراً مفاده أن العراق أكمل تسلم الطائرات الزراعية التي تم التعاقد بشأنها مع فرنسا مؤكدا أن الخبر المنسوب لمدير إعلام الوزارة هو عار عن الصحة، وغير دقيق. وأضاف: إن الوزارة قد تعاقدت مع شركة فرنسية رصينة على شراء (٧) طائرات هيلوكوبتر زراعية بمبلغ (١٧) مليون يورو بعد أن كانت قيمة العقد أكثر من (٢١) مليون يورو لشراء (٦) طائرات زراعية من قبل اللجنة التي شكلت برئاسة الوكيل الإداري والمالي للوزارة الدكتور غازي راضي العبودي، حيث جرى تخفيض مبلغ العقد من (٢١) مليون يورو إلى (١٧) مليون يورو لشراء (٧) طائرات زراعية وليس (٦)، بالإضافة إلى تدريب الطيارين والفنيين والمهندسين على هذه الطائرٍات. وتابع التميمي: انه وصلت فعلاً (٦) طائرات زراعية إلى العراق من أصل (٧) طائرات، وقد شاركت هذه الطائرات في حملات المكافحة التي نفذتها الوزارة في المحافظات، وحققت نتائج طيبة وبمشاركة طائرتين من الأسطول القديم.ومن المؤمل إن تصل الطائرة السابعة خلال شهر شباط/٢٠١٢ الحالي ليكتمل العدد.علماً إن هذه الطائرات تتميز بمواصفات حديثة، ويمكن استخدامها لمختلف الأغراض، كحملات التسميد وحملات مكافحة التصحر والبذار، بالإضافة إلى حملات الوقاية. و في سياق آخر نظمت الهيئة العامة لتنظيم الاستثمارات الزراعية إحدى هيئات وزارة الزراعة ورشة عمل في مديرية الزراعة في محافظة بابل لغرض الترويج للاستثمار الزراعي في المحافظ وبالتعاون مع هيئة استثمار بابل وبحضور عدد كبير من المختصين والقطاع الخاص. وقال مدير عام الهيئة صباح درع عبد: إن الورشة أقيمت بناءعلى توجيهات الوزارة لتشجيع الاستثمار الزراعي، والعمل على جذب المستثمرين في عموم المحافظات. وأضاف: جرى شرح أبعاد الاستثمار الزراعي،الذي يعتبر المحور الأساسي للتنمية الاقتصادية في البلد وإعادة بنائه بالشكل الذي يحقق طموحات الوزارة والحكومة والشعب.

طائرات رش .. ارشيف

وأشار إلى ضرورة إيجاد بيئة مناسبة للقطاع الخاص وبالشكل الذي يحقق التنافس في ما بين الشركات الاستثمارية والمستثمرين. وبيّن أن الحكومة قد وضعت برامج وخططا طموحة لتشجيع الاستثمار الزراعي على شكل منح وقروض كبيرة لتمويل مشاريع الإنتاج النباتي بشقيه(النباتي والزراعي). وتهدف هذه المبادرات إلى تحويل تحديات القطاع الزراعي إلى فرص استثمارية كبيرة.كما تم التركيز على الخارطة الاستثمارية والفرص المتاحة في محافظة بابل.

ويذكر أن وزارة الزراعة قد عرضت (١٩٥)فرصة استثمارية على مساحات تجاوزت (١٠)ملايين دونم لمختلف الأغراض الزراعية من أجل تطوير الواقع الزراعي في البلاد وزيادة وتحسين الإنتاج الزراعي في عموم المحافظات.

توقعات بارتفاع سعر الذهب في البصرة

□ البصرة/ متابعة المدى الاقتصادي

توقع عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النائب عامر الفائز ارتفاع سعر الذهب في عموم العراق في حال استمرار زيادة الطلب على شرائه من البصرة.

وقال الفائز لـ (الوكالة الإخبارية للأنباء):إن سعر الذهب خاضع إلى موضوع العرض والطلب فعند زيادة الطلب عليه سيؤدي إلى ارتفاع سعره، مبيناً أن تجار الذهب في البصرة عندما يرون بأن هناك طلبا متزايدا على شراء الذهب، والسوق البصري يخلو من عرضه، سيلجأون إلى محافظات أخرى لشراء الذهب ويبيعه في البصرة، ما سيؤدي إلى زيادة سعره بالتدريج في عموم البلاد.

واستبعد الفائز وجود هكذا حالات في الوقت الحالي بأسواق البصرة، مؤكداً في حال وجودها سيؤدي إلى زيادة سعر الذهب محلياً نتيجة زيادة الطلب عليه.

يذكر أن هناك إنباء أشارت إلى وجود تجار إيرانيين في العراق يقبلون وبشكل مستمر على أسواق البصرة لشراء الذهب وبكميات كبيرة معتبرين الذهب ملاذاً آمنا لتجنب خطورة تدهور عملتهم أمام العملات الصعبة نتيجة العقوبات الدولية المفروضة على إيران.

ويشهد التومان الإيراني انخفاضاً كبيراً أمام الدولار الأميركي حيث بلغ (٣٢٠)تومانا إيرانيا مقابل دولار أميركي واحد، بينما أمام الدينار العراقي انخفض وبنسبة (٥٠٪)، حيث كان التومان الإيراني الواحد يعادل (١٠٠٠)دينار عراقي، بينما الآن أصبح يعادل (٥٠٠) دينار عراقي.